

أثر تطور القطاع المالي علي النمو الاقتصادي في دولة الكويت

نادر صالح علي مصلح عايض

طالب دكتوراه بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة أسوان

محمد عبد الحفيظ محمد

أستاذ الاقتصاد الزراعي وعميد كلية الزراعة – جامعة سوهاج

حسن موسي رضوان

مدرس الاقتصاد الزراعي بالمعهد العالي للتعاون والإرشاد الزراعي بأسسيوط

الملخص:

استهدفت الدراسة التعرف علي مفاهيم التطور المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي، ودراسة أثر التطور المالي في النمو الاقتصادي لدولة الكويت، واعتمدت الدراسة علي القياسية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي كمتغي تابع، بينما المتغيرات المستقلة وهي الأئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص الي اجمالي الناتج المحلي، العرض النقدي الموسع الي إجمالي الناتج المحلي، صافي الاستثمار المحلي، النفقات النهائية للاستهلاك نسبة للناتج المحلي الاجمالي، معامل الانفتاح التجاري، معدل التضخم. وتوصلت الدراسة ان هناك علاقة طردية بين كل من معامل الانفتاح التجاري ومعدل التضخم كمتغيرات مستقل و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ، حيث أن زيادة كل من معامل الانفتاح التجاري بوحدة واحدة يؤدي الي زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٥٠٥,٤ دولار وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي، في حين يرتبط معدل التضخم بعلاقة طرديا مع نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي حيث ان زيادة معدل التضخم بوحدة واحد يؤدي الي زيادة نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٢٦٠٦ دولار وهذا لايتفق مع المنطق الاقتصادي .بينما لم تثبت معنوية كل من الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص نسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي و المعروض النقدي نسبة إلى اجمالي الناتج و النفقات النهائية للاستهلاك نسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي.

الكلمات الإفتاحية: القطاع المالي - النمو الإقتصادي - الكويت.

Abstract

The Impact of The Development of The Financial Sector on The Economic Growth in the State of Kuwait

The study aimed to identify the concepts of financial development and its relationship to economic growth, and to study the effect of financial development on the economic growth of the State of Kuwait. Monetary expanded to GDP, net domestic

investment, final expenditures for consumption relative to GDP, trade openness coefficient, inflation rate. The study found that there is a positive relationship between the trade openness coefficient and the inflation rate as independent variables and the per capita GDP as a dependent variable, as increasing each of the trade openness coefficient by one unit leads to an increase in the per capita GDP by 505.4 dollars. This is consistent with the economic logic, while the rate of inflation is directly related to the per capita GDP, as an increase in the rate of inflation by one unit leads to an increase in the per capita GDP by \$ 2606, and this is not consistent with the economic logic. Provided to the private sector relative to GDP and money supply relative to total product and final expenditures of consumption relative to GDP.

المقدمة:

يعتبر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي شغلت حيز كبير من اهتمام الاقتصاديون وصناع القرار في الدول خاصة النامية منها والتي تسعى الي تحسين مستوى المعيشي لديها من خلال رفع معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي السنوات الأخيرة برزت العديد من النماذج النظرية التي تؤسس لوجود ارتباطا إيجابيا بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وقد ركزت معظم الأبحاث الاقتصادية في هذا المجال علي الطريقة التي تؤثر بها الوساطة المالية المتطورة علي النمو الاقتصادي، وقد تمت الإشارة الي أن هذا التأثير يكون من خلال دورها في تحسين فعالية تخصيص الاستثمار، مما يؤدي الي زيادة إنتاجية الاستثمارات، وبالتالي فإن فعالية النظام المالي ترتبط ارتباطا كبير بدرجة تطوره، نتيجة لوجود تأثير إيجابي للتطور المالي علي النمو الاقتصادي، كما أن درجة تطور الأنظمة المالية يرتبط بالسياسات المتبعة من طرف الحكومات في تسيير أنظمتها المالية، حيث أن معظم البلدان النامية أخضعت أنظمتها المالية لمجموعة من القيود والضوابط علي النشاط المالي والبنكي، مثل تحديد أسقف لمعدلات الفائدة (الدائنة والمدينة) أدني من مستواها التوزني في السوق.

مشكلة الدراسة:

رغم ما حققته دولة الكويت من زيادة في إجمالي نواتجها الكلية، والتطور المذهل في أسواق المال وتطور أنشطة القطاع المالي والمصرفي والنقدي، إلا أنها تواجه العديد من التحديات الاقتصادية في سبيل تحقيقها لمعدلات معقولة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن تلك التحديات انخفاض ومحدودية تأثير القطاع المالي في نمو واستدامة قطاعات الاقتصاد الحقيقي، ومشكلات أخرى لها علاقة بالبيئة وبمؤشرات التنمية البشرية، والاعتماد المتزايد علي النفط، وتراجع نسبة مساهمة التنوع الاقتصادي كنسبة من الناتج غير النفطي في دولة الكويت.

فروض الدراسة:

- ١- هناك علاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الكويت.
- ٢- يوجد علاقة بين التسهيلات الائتمانية المقدمة الي القطاع الخاص والنمو الاقتصادي في الكويت.
- ٣- تحديد اتجاه العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

- ١- تحليل دور التطور في النظام المالي علي النمو الاقتصادي في الكويت.
- ٢- تقدير نموذج اقتصادي يبين العلاقة بين مؤشرات التطور المالي والنمو الاقتصادي.
- ٣- قياس أثر التطور في النظام المصرفي علي النمو الاقتصادي في الكويت.

مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة علي البيانات الرسمية الصادرة عن تقارير البنك الدولي، ومؤسسة النقد العربي، وبيانات الصادرة عن جامعة الدول العربية، وهيئات الإحصاء المركزي لدولة الكويت، بالإضافة الي الدراسات السابقة والدوريات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

المطلب الاول: تعريف النظام المالي و مكوناته:

اولا- تعريف النظام المالي:

يعبر النظام المالي عن شبكة من الأسواق المالية والمؤسسات المالية ورجال الأعمال و العائلات والحكومة وكذلك الآليات التي تضبط عملياته وتراقبه.

ويتكفل النظام المالي بتوفير الإحتياجات المالية لمختلف المتعاملين الإقتصاديين من خلال تحويل الأموال من عند أصحاب المالي إلى أصحاب العجز المالي و ذلك إما بطريقة مباشرة، أي من خلال الأسواق المالية أو بطريقة غير مباشرة ، وذلك من خلال البنوك و المؤسسات المالية المختلفة.

تتوقف فعالية النظام المالي على قدرته في تعبئة الإدخار و ضمان أفضل التخصيصات للموارد المالية المتاحة في الإقتصاد.

ثانيا - مكونات النظام المالي:

يمكن تقسيم النظام المالي إلى فئتين من المتعاملين:

١- مستخدمو الخدمات المالية (الوحدات الإستهلاكية، الوحدات الإنتاجية، القطاع الحكومي، القطاع الأجنبي).

أ- الوحدات الإستهلاكية (قطاع الاستهلاك) : تتمثل في العائلات والأفراد و تعتبر مصدرا مهما من مصادر الإدخار من جهة، ومن جهة أخرى مقترضا للأموال حيث تنفق من دخلها الجاري على سلع و خدمات الإستهلاك الجاري، بينما تقترض لتمويل مشترياتها من سلع الإستهلاك الدائم (كالسيارات ، الأثاث ، الأبنية...).

ب- الوحدات الإنتاجية (القطاع الإنتاجي)_-: تعتبر كذلك مصدرا من مصادر الإدخار ولكن ليس بالأهمية الكبرى التي تحتلها الوحدات الإستهلاكية. كما تحتاج إلى مصادر مالية التمويل إستثمارها في الأبنية والمعدات وتمويل مشترياتها من المواد الأولية أو الوسيلة التي تحتاجها في العملية الإنتاجية.

ج- القطاع الحكومي : بالإضافة إلى تعامل الحكومة مع القطاع المالي فهي تقوم بتنظيم و ضبط عملياته و تراقب النظام المصرفي كما تستخدم النظام المالي كمصدر لتمويل نفقاتها الجارية و الرأسمالية، و تمويل عجز الميزانية من خلال بيع أوراق مالية للجمهور (سندات حكومية، أذونات الخزينة).

د- القطاع الأجنبي : يرتبط دور القطاع الأجنبي في النظام المالي بوضع ميزان المدفوعات، ففي حالة عجزه يلعب دور المقرض في السوق المالي عن طريق شراء أدوات مالية (أسهم أو سندات) أو حسابات جارية أو عن طريق الإستثمار المباشر، أي إستخدام الإدارات الأجنبية لتغطية العجز، و دور المقترض في حالة الفائض عن طريق بيع أدوات مالية للشركات المحلية أو توظيف هذا الفائض في الأسواق المالية الأجنبية.

يوفر النظام المالي الآليات والأدوات المناسبة التي تضمن إنتقال الأموال من الوحدات الإقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز المالي، وهنا يبرز دور الأسواق و المؤسسات المالية التي تعمل على تجميع إيداعات الأفراد و تحويلها إلى إستثمارات فعلية تؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل وإستخدام القوى العاملة.

حيث يوجد لدي كل وحدة من الوحدات الإقتصادية الدافع الأساسي للجوء إلى الأسواق و المؤسسات المالية فالوحدات ذات الفائض المالي تتمتع بدرجة عالية من السيولة ولا ترغب في إنفاقها في الوقت الحالي و لتفادي حمل تكلفة الفرصة البديلة* تسعى هذه الوحدات إلى توظيف مدخراتها في الأسواق المالية مقابل الحصول على عوائد (كالفوائد و الأرباح). و في المقابل فإن الوحدات الإقتصادية ذات العجز المالي تعاني من عدم كفاية مواردها المالية المتاحة خلال فترة معينة لذلك تلجأ إلى الأسواق المالية للحصول على إحتياجاتها المالية اللازمة لتنفيذ المشروعات و الأنشطة المختلفة عن طريق إصدار أوراق مالية أو الإقتراض المباشر.

من خلال ما سبق يتضح بأن النظام المالي هو: مجموع المؤسسات و الأسواق و القنوات التي توفر الآلية الضرورية لخلق و تبادل الأصول المالية بين الوحدات

الإقتصادية ذات القدرة التمويلية و الوحدات الإقتصادية العجزية، هذه العملية التي يتحقق من خلالها توظيف الأموال وزيادة الفرص الإستثمارية، و بدون وجود هذه القناة فإن الوحدات الإقتصادية تلجأ إلى التمويل الداخلي أي الإعتماد على مدخراتها المالية وعدم الإستفادة من مدخرات الوحدات الأخرى، مضحية بذلك بالكثير من الفرص الإستثمارية، و هذا يتسبب في حالة من الركود و إنخفاض الإنتاج و الدخل و تزايد البطالة.

٢- مقدمو الخدمات المالية: (الأسواق المالية بالإضافة إلى مجموع المؤسسات المالية):

في معظم البلدان توجد إلى جانب البنك المركزي خمسة أنواع رئيسية من المؤسسات المالية هي: مؤسسات الإيداع والإئتمان، المؤسسات غير الوداعية المؤسسات التعاقدية و مؤسسات الإستثمار)، أسواق الأوراق المالية، و المشروعات المالية غير الرسمية.

المطلب الثاني: مفهوم النمو الاقتصادي:

الأول: تعريف النمو الاقتصادي:

حظي موضوع النمو الاقتصادي بالكثير من الاهتمام من قبل العلماء والمفكرين، نظراً لما له من أهمية في الحياة البشرية، فنجد الكثير من التعاريف التي صاغها مختلف الاقتصاديين والمفكرين ولعل من أهمها ما يلي:

يقول Francois Perroux يمثل النمو الاقتصادي الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لمؤشر الإنتاج بالحجم لبلد ما، الناتج الإجمالي الصافي بالقيمة الحقيقية.

يعرف Joseph Schumpeter النمو الاقتصادي بأنه التغير البطيء على المدى الطويل، والذي يتم من خلاله الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو السكان ومعدل نمو الادخار.

حسب Simon Kuznets يعرف النمو الاقتصادي لبلد ما على أنه زيادة طويلة الأجل في القدرة على عرض سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد لسكان هذا البلد، تستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التكنولوجي التنظيمات المؤسسية والإيديولوجية التي تتطلبها.

ومن وجهة نظر Dominick Salvatore يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه العملية التي بموجبها تحدث زيادة في نصيب الفرد من الناتج الإجمالي أو الدخل الحقيقي لبلد ما على فترة طويلة من الزمن من خلال الزيادة المستمرة في الإنتاجية الفردية.

ويذهب Milton Friedman أن النمو الاقتصادي إنما يعني توسع الجهاز الإنتاجي في اتجاه أو أكثر، بدون تغيرات في الهيكل الاقتصادية.

يُعرف النمو الاقتصادي أيضا على الارتفاع المسجل في الإنتاج خلال فترة زمنية طويلة، ويُعد خاصية أساسية في اقتصاديات الدول المتطورة، أما في الأجل القصير والمتوسط فالاقتصاديون يستخدمون مصطلح رواج والذي يعبر عن مرحلة النمو في الدورة الاقتصادية، يقابلها انكماش حيث يعتبر نمواً لكن بوتيرة متناقصة، أما الركود فيعني تراجع ويصبح معدل النمو الاقتصادي سالباً .

نتائج الدراسة:

أولاً: خطوات تقدير نموذج الدراسة:

يقدم هذا الجزء كل مراحل عملية التقدير لبيانات الكويت طوال الفترة الزمنية (٢٠٠٠-٢٠١٨)، حيث سيتم تقدير نموذج كل عينة الدراسة، وبعد اختيار النموذج الأمثل للتقدير سيتم انحصاره على كل مجموعة جزئية لمعرفة مدى أنسبية التقدير .

كخطوة أولى لتقدير نموذج بيانات سيتم أولاً استقرارية المتغيرات وكذا العلاقة التي يمكن أن تربطها من خلال دراسة علاقات التكامل المتزامن وبعد ذلك تقدير نماذج واختيار النموذج الأنسب ليتم بعدها عرض وتفسير النتائج.

نقوم في هذا العنصر بتقديم بعض تعاريف الإحصاء الوصفي لمتغيرات العينة محل الدراسة، ثم إجراء اختبار الارتباط بين المتغيرات التفسيرية لما له من أهمية تثبت من خلالها صحة نموذج الدراسة .

- GDP: نصيب الفرد من الناتج المحلي.
- DC: الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص نسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي.
- BM: المعروض النقدي نسبة إلى إجمالي الناتج .
- CI: النفقات النهائية للاستهلاك نسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي.
- TO: معامل الانفتاح التجاري.
- INF: معدل التضخم.

ثانياً: التحليل الوصفي للمتغيرات:

استخدمت الدراسة العديد من الأساليب الإحصائية الوصفية من أجل وصف متغيرات النموذج القياسي، من خلال مقاييس التشتت والنزعة المركزية، حيث تم استخدام الوسط الحسابي و الوسيط والانحراف المعياري، لكل متغير من متغيرات النموذج القياسي، والجدول (١) يوضح أهم المقاييس الإحصائية لكل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص نسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي، المعروض النقدي نسبة إلى إجمالي الناتج، النفقات النهائية للاستهلاك نسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي، معامل الانفتاح التجاري، معدل التضخم لدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨).

جدول رقم (١) تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والمتغيرات المستقلة

في الكويت خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧)

السنوات	اجمالي الناتج المحلي (نصيب الفرد)	الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص % من اجمالي الناتج المحلي	العرض النقدي الموسع الي اجمالي الناتج المحلي	النفقات النهائية للاستهلاك نسبة للناتج المحلي الاجمالي	معامل الانفتاح التجاري	معدل التضخم
2000	18440.4	45.39	70.55	71.63	71.94	1.81
2001	16587.2	56.62	86.05	81.15	70.76	1.3
2002	17846.3	58.33	83.22	75.38	69.26	0.88
2003	22148.4	59.46	70.55	57.27	76.52	0.96
2004	27011.7	56.36	86.05	47.86	70.04	1.24
2005	35591	50.93	83.22	42.46	75.62	4.14
2006	42781.4	49.95	72.9	43.94	72.56	3.05
2007	45782.3	59.57	66.7	41.12	73.16	5.5
2008	55494.9	57.26	55.46	57.74	75.12	10.6
2009	37561.6	79.11	54.02	47.12	64.52	4.6
2010	38577.5	74.3	58.19	38.23	86.361	4.5
2011	48631.7	60.8	65.26	37.28	95.06	4.8
2012	51979.1	55.74	60.63	41.53	93.50	3.25
2013	49388.1	59.57	65.64	47.58	97.60	2.7
2014	44062.3	67.64	72.63	65.87	99.14	2.9
2015	29869.5	98.51	99.32	70.93	99.64	3.2
2016	27653	103.77	106.79	68.60	96.15	3.1
2017	29759	99.24	101.9	69.85	98.52	2.2
2018	33994	89.3	101.5	64.19	97.5	0.54
المتوسط	35429.44	67.46	76.87	56.3	83.31	3.22

المصدر: قاعدة بيانات، البنك الدولي

تشير بيانات الجدول (٢) أن المتوسط الحسابي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بلغ حوالي ٣٥,٤ ألف دولار في دولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، كما بلغت ادني قيمة ١٦,٦ ألف دولار ، وأعلي قيمة ٥٥,٥ ألف دولار، أما بالنسبة الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص نسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي في دولة الكويت فقد بلغ المتوسط الحسابي حوالي ٦٧,٥% خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨) .

الجدول رقم (٢) المقاييس الاحصائية الوصفية لمتغيرات النموذج القياسي

	Mean	Median	Std. Dev	Maximum	Minimum
GDP	35429	35591	12068	55500	16600
DC	67.5	59.6	1.79	103.8	45.4
BM	76.5	3.8	1.65	106.8	54.02
CI	56.3	57.2	1.42	81.1	37.2
TO	83.3	76.5	1.28	99.6	64.5
INF	2.22	3.05	2.30	10.6	0.54

المصدر: حسبت من بيانات جدول رقم (١)

كما بلغت ادني قيمة ٤٥,٤ % ، وأعلي قيمة ١٠٣,٨ %، أما بالنسبة الي المعروض النقدي نسبة إلى اجمالي الناتج بلغ المتوسط الحسابي حوالي ٧٦,٥% خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، كما بلغت ادني قيمة ٥٤,٠٢ % ، وأعلي قيمة ١٠٦,٨ %، أما بالنسبة الي النفقات النهائية للاستهلاك نسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي بلغ

المتوسط الحسابي حوالي ٥٦,٣% خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، كما بلغت ادني قيمة ٣٧,٢% ، وأعلي قيمة ٨١,١% ، أما بالنسبة الي معامل الانفتاح التجاري بلغ المتوسط الحسابي حوالي ٨٣,٣% خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، كما بلغت ادني قيمة ٦٤,٥% ، وأعلي قيمة ٩٩,٦% ، أما بالنسبة الي معدل التضخم بلغ المتوسط الحسابي حوالي ٢,٢٢% خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، كما بلغت ادني قيمة ٠,٥٤% ، وأعلي قيمة ١٠,٦% .

ثانيا: الارتباط بين متغيرات الدراسة:

يساعد فحص الارتباط بين المتغيرات التفسيرية من التأكد من خلو النموذج من أهم المشاكل التي يمكن أن تحدث عند تقدير نموذج بيانات بانيل، بحيث أن معاملات الارتباط المتعدد تكون ذات صلة بالانحدار الخاص بكل متغير مستقل بالنسبة لباقي المتغيرات والتي يتم حسابها عن طريق استخدام البرامج المختلفة للاقتصاد، تشير بيانات الجدول رقم (٣) أن أقوى ارتباط بين مؤشر معدل التضخم ومؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي حيث بلغ ٦٩.٥%، يليه الارتباط بين مؤشر الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص نسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي ومؤشر المعروض النقدي نسبة إلى اجمالي الناتج حيث بلغ حوالي ٦١%. الارتباطات المتوسطة كانت بين مؤشر الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص نسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي ومؤشر معامل الانفتاح التجاري حيث بلغ حوالي ٥٩%. أما الارتباطات السلبية فكان أهمها بين مؤشر المعروض النقدي نسبة إلى اجمالي الناتج ومؤشر معدل التضخم بنسبة ٥٣%. وبين مؤشر النفقات النهائية للاستهلاك نسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي ومؤشر معدل التضخم بنسبة ٤٠%.

الجدول رقم (٣) مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

	GDP	DC	BM	CI	TO	INF
GDP	1	- 0.125	-0.553	-0.681	0.308	0.695
DC	-0.125	1	0.610	0.326	0.591	-0.094
BM	-0.553	0.610	1	0.601	0.361	-0.531
CI	-0.681	0.326	0.601	1	0.066	-0.400
TO	0.308	0.591	0.361	0.066	1	-0.085
INF	0.695	- 0.094	-0.531	-0.400	-0.085	1

المصدر: حسب من بيانات جدول رقم (١)

ثالثاً: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة:

يعتمد صحة تقدير النماذج القياسية علي افتراض توافر الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية المستخدمة في تقدير النموذج، والتي يعني توافرها أن السلاسل الزمنية سلاسل ساكنة أو مستقرة، ويؤدي عدم استخدام سلاسل زمنية مستقرة في النماذج القياسية الي أخطاء في تقدير النموذج وكذلك عدم قدرته التنبؤية، لذا فإن أولي خطوات تقدير النموذج القياسي هو الكشف عن مدي غسنتقرار وسكون السلاسل الزمنية موضع الدراسة.

ستعتمد الدراسة للكشف عن إستقرار وسكون السلاسل الزمنية علي إختبارات جذر الوحدة وذلك من خلال إختبار ديكي فولر المعدل (ADF)، ويتطلب إجراء اختبار

استقرار السلاسل الزمنية الاعتماد علي تحديد فترات الإبطاء الزمني حيث تم الاعتماد علي معياري (AIC)، (SC) لتحديد الفترات المثلي للإبطاء الزمني، كما هو موضح في الجدول رقم (٤)

أ- اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF):

وباستعراض النتائج الواردة في الجدول رقم (٤) والذي يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات موضع الدراسة، حيث يتبين أن القيم المحسوبة لاختبار جذر الوحدة تقل عن القيم الجدولية وذلك عند مستوي معنوية ٥% وعلي ذلك فإنه يتم قبول فرض العدم الذي يشير الي وجود جذر الوحدة بالسلاسل الزمنية للمتغيرات جميعها موضع الدراسة، وهو ما يعني أن تلك الكتغيرات غير ساكنة في المستوي.

جدول رقم (٤): عدد فترات الإبطاء الزمني للمتغيرات موضع الدراسة وفقا لنموذج

الانحدار الذاتي

	AIC			SC		
	Zero	1	2	Zero	1	2
GDP	21.48	20.67*	20.71	21.53	20.77*	20.85
DC	8.66	7.74*	7.75	8.71	7.84*	7.90
BM	8.60	7.59*	7.63	8.65	7.69*	7.77
CI	8.01	7.23	7.10*	8.06	7.33	7.25*
TO	8	6.85*	6.91	8.05	6.95	7.06
INF	4.61	4.41*	4.53	4.66	4.51*	4.68

ويتطلب تحويل السلاسل الزمنية الي سلاسل ساكنة إجراء الفروق الأولي للسلاسل الزمنية وإعادة اختبار جذر الوحدة. والذي يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة في الفرق الأول، يتبين أن قيم (T) المحسوبة لاختبار (ADF) تزيد عن القيم الجدولية عند مستوى معنوية ٥% وعلي ذلك فإنه يتم رفض فرض العدم الذي يشير الي وجود جذر الوحدة بالسلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة، أي أنها مستقرة في الفرق الأول .

الجدول (٥) نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية

ADF			اختبار جذر الوحدة	المتغيرات
القيمة الاحتمالية	٥% معمة الاختبار عند	معملة الاختبار		
0.397	-3.04	-1.73	Level	GDP
0.028	-3.05	-3.35	Deff 1st	
0.599	-3.04	-1.31	Level	DC
0.039	-3.05	-3.18	Deff 1st	
0.764	-3.04	-0.90	Level	BM
0.018	-3.05	-3.56	Deff 1st	
0.086	-3.05	-2.74	Level	CI
0.041	-3.05	-3.14	Deff 1st	
0.724	-3.04	-1.01	Level	OT
0.0007	-3.05	-5.26	Deff 1st	
0.259	-3.04	-2.06	Level	INF
0.001	-3.05	-4.91	Deff 1st	

المصدر: اعتمادا علي برنامج Eviews.

رابعاً: تقدير واختبار النموذج القياسي:

سيتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد الخطي في تقدير النموذج القياسي الخاص بالنمو الاقتصادي والمتمثل في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ولمعرفة الصيغة الرياضية المناسبة لتقديره :

$$GDP = B_0 + B_1 DC + B_2 BM + B_3 CI + B_4 TO + B_5 INF$$

الجدول رقم (٦) نتائج تقدير المتغيرات المستقلة المؤثر علي نصيب الفرد من الناتج

المحلي في الكويت (٢٠٠٠ - ٢٠١٨)

نوع الدالة	النموذج	R2	R-2	F
خطي	$GDP = 19251 - 124.8 DC - 107.8 BM - 3012.9F CI + 505.4 TO + 2606.5 INF$ (-1.19) (-0.884) (-2.84) * (4.21)** (3.89)**	0.86	0.81	17.1**
لوغاريتمي	$GDP = 4.06 - 0.06 \text{ Log } DC - 0.29 \text{ Log } BM - 0.56 \text{ Log } CI + 1.03 \text{ Log } TO + 0.25 \text{ INF}$ (-0.24) (-0.89) (-2.45)* (2.90)* (2.71)	0.82	0.75	12.2

المصدر: حسب من الجدول رقم (١)

تشير بيانات الجدول رقم (٦) تأكد إحصائياً معنوية النموذج الخطي الكامل عند مستوى معنوية ٠,٠١، حيث بلغت قيمة "ف" المحسوبة حوالي ١٧,١ مما يدل علي كفاءة الدالة المقدره في التعبير بدقة عن العلاقة بين المتغيرات المستقلة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، وإتضح أن حوالي ٨١% من التغيرات التي تحدث في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ترجع إلي العوامل التفسيرية موضع الدراسة. وتؤكد الدالة علي وجود علاقة طردية بين كل من معامل الانفتاح التجاري ومعامل التضخم كمتغيرات مستقل و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ، حيث أن زيادة كل من معامل الانفتاح التجاري بوحدة واحدة يؤدي الي زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٥٠٥,٤ دولار وهذا يتفق مع المنطق

الاقتصادي، في حين يرتبط معدل التضخم بعلاقة طرديا مع نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي حيث ان زيادة معدل التضخم بوحدة واحد يؤدي الي زيادة نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٢٦٠٦ دولار وهذا لايتفق مع المنطق الاقتصادي .بينما لم تثبت معنوية كل من الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص نسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي و المعروض النقدي نسبة إلى اجمالي الناتج و النفقات النهائية للاستهلاك نسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي.

المراجع

المراجع العربية:

١. عبد الغفار حنفي ، رسمية قرياقص " أسواق المال و تمويل المشروعات " الدار الجامعية الإسكندرية، ٢٠٠٥
٢. محمد صالح الحناوي ، عبد الفتاح عبد السلام " المؤسسات المالية " الدار الجامعية الإسكندرية، ١٩٩٨،
٣. عبدالمنعم السبد علي ، نزار الدين العيسي " النقود والمصارف والأسواق المالية " دار الحامد، الأردن، ٢٠٠٥
٤. عبد الله الصعيدي، مبادئ علم الاقتصاد، مطابع البيان التجارية، دبي، ٢٠٠٤.

المراجع الأجنبية:

5. Paul Massé , Histoire économique et sociale du monde : de l'origine de l'humanité au XXe siècle, Tome 1, Editions l'harmattan, Paris, 2011,
6. David Edward O'connor, The Basics of Economics, Greenwood Publishing Group, Inc, USA, 2004.
7. Fidelis Ezeala-Harrison, Economic Development: Theory and Policy Applications, Greenwood Publishing Group, Inc, USA, 1996.